الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 1

كلية الحقوق

تنظم الملتقى الدولي الافتراضي حول

الإجـــرام الاقتصـــادي والمـــالي

18 ديسمبر 2022

الرؤساء الشرفيون لليوم الدراسي

أ.د. مختاري فارس رئيس جامعة الجزائر 01

د. مدافر فايزة، نائب رئيس جامعة الجزائر 01، مكلفة بالدراسات العليا

لعلاوي عيسى، عميد كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01

د. بوستة خير الدين، نائب عميد المكلف بالدراسات، جامعة الجزائر 01

أ.د. خوري عمر، رئيس الملجس العلمي، جامعة الجزائر 01

د. جادي فايزة، رئيسة الملتقى، جامعة الجزائر 01.

أ.د. سعيدان أسماء، رئيسة اللجنة العلمية، جامعة الجزائر 01

د. السيدة دلمي موته، المشرف العام للملتقى، جامعة الجزائر 01

الإشكالية:

تشكل الجرائم المالية والاقتصادية خطرا يعهدد العالم في كل جوانبه خاصة على المستوى المالي فإن المال والمكاسب هي سبب الرئيسي للنزاع بين الأفراد.

ولما كانت الجريمة الاقتصادية والمالية تمس المصلحة الاقتصادية للدولة فإن طبيعتها تختلف من دولة إلى دولة إضافة إلى السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة وفي ظل ما يشهده العالم من اكتساح غير مسبوق للنظام العولمة والرقمنة.

أصبحت العولمة من قبيل الحتميات الاقتصادية فهي نظام عالمي جديد لا يمكن الوقوف في وجهه وهي ترتبط بتحرير السوق العالمية فقد فرضت هذه الأخيرة مفاهيم جديدة وهو ما أفرز نماذج جديدة ومستحدثة خاصة في مجال الجريمة، حيث بدأت الجرائم التقليدية تتغير وتعطي مفاهيم وأنماط وأساليب جديدة منها: جرائم الفساد، جرائم تبييض الأموال...الخ. والتي تعد من أخطر أنواع الجرائم الناتجة عن ظهور العولمة.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

1. ماهو مفهوم الجريمة الاقتصادية والمالية في مختلف التشريعات؟
2. فيما تتمثل جهود محاربة الجرائم الاقتصادية والمالية دوليا وإقليميا ووطنيا؟
3. مدى فعاليات السياسة الجنائية في حماية الاقتصاد والمال العام في ظل العولمة؟

أهداف الملتقى الدولي الافتراضي:

1. تعريف بمفهوم الإجرام الاقتصادي والمالي.
2. التوصل إلى تحديث النظم القانونية بما يتماشى وحركية هذا الإجرام الخطير.
3. عرض أهم الجهود المتوصل إليها في مجال مكافحة هذه الجريمة.

محاور الملتقى الدولي الافتراضي:

المحور الأول: مفهوم الإجرام الاقتصادي والمالي على المستوى الوطني والدولي.

المحور الثاني: أشكال الإجرام الاقتصادي والمالي وصوره (تبييض الأموال، التهريب، التهرب الضريبي، جرائم الصرف، الفساد... الخ)

المحور الثالث: طرق وأجهزة مكافحة الإجرام الاقتصادي والمالي على المستوى الوطني والدولي.